اقتصاد

ارتفاع أسعار الخبز في مصر

القاهرة - **العربي الجديد**

أعلنت شعبة المخابز بالغرفة التجارية في مصر، أمس الأربعاء، ارتفاع سعر طن الدقيق الفاخر من 8500 جنيه (الدولار يوازي 15,74 جنيهاً) في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى 9500 جنيه للطن في نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، بزيادة قيمتها 1000 جنيه، ما أدى إلى ارتفاع سعر رغيف الخبز في المخابز السياحية (الحرة) والإفرنجية بين 25% و50%. وعزت الشعبة الزيادة في أسعار الخبز إلى الارتفاعات التي تشهدها مدخلات الإنتاج في المخابز، مثل زيوت الطعام والمسلي الصناعي والزبدة والسكر، ما اضطر المخابز السياحية إلى رفع سعر رغيف الخبز البلدي من 50 قرشاً إلى 75 قرشاً بنسبة زيادة 50%، والمخابز الإفرنجية إلى رفع سعر رغيف «الفينو» من 1 جنيه إلى 1,25 جنيه بنسبة زيادة 25%.

وأشارت الشعبة إلى لجوء بعض المخابز إلى تخفيض وزن الخبز بدلاً من رفع سعره، وذلك من 90 غراماً إلى 70 غراماً لرغيف الخبز البلدي بقيمة 50 قرشاً، ومن 30 غراماً إلى 20 غراماً لرغيف الخبز «الفينو» بقيمة 1 جنيه، مع رفع أسعار المخبوزات الأفرنجية الأخرى بنسب تتراوح بين 5% و10%.

وتلزم وزارة التموين والتجارة الداخلية المخابز السياحية والإفرنجية بتعليق لافتة تظهر وزن المنتج، وسعر البيع للمستهلك، فضلاً عن توفر فواتير شراء مدخلات الإنتاج المختلفة، وغيرها من الشهادات الصحية والتراخيص اللازمة لتشغيل المنشآت.

وارتفع سعر السكر غير المدعوم من 10 جنيهات إلى 13 جنيهاً للكيلو خلال الأسابيع القليلة الماضية، وسعر العبوة من زيت الذرة من 33 جنيهاً إلى 37 جنيهاً لليتر، وزيت عباد الشمس من 31 جنيهاً إلى 35 جنيهاً، عقب قرار وزارة التموين، أخيراً، رفع سعر زيت الطعام المدعوم على البطاقات التموينية من 21 جنيهاً إلى 25 جنيهاً لليتر.

وتقدم عدد من أعضاء مجلس النواب في مصر بطلبات إحاطة وبيانات عاجلة إلى رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، ووزير التموين، علي المصيلحي، بشأن ارتفاع أسعار العديد من السلع والمواد الغذائية الأساسية والاستراتيجية، من دون اتخاذ الحكومة إجراءات لحماية الفئات البسيطة وغير القادرة على مواجهة موجة الغلاء الحالية.

وكانت وزارة التموين قد خفضت وزن رغيف الخبز المدعوم من 130 غراماً إلى 110 غرامات، ثم إلى 90 غراماً للمرة الثانية، في ضوء خطة الحكومة الرامية إلى تحرير الدعم تدريجياً عن منظومتي السلع التموينية والخبز، مع الإبقاء على سعر رغيف الخبز للمواطن عند 5 قروش لمستحق الدعم، وتحمل الوزارة قيمة التأمينات للعمالة بالمخابز في جميع المحافظات.

يذكر أن شعبة الحاصلات الزراعية والبقوليات في الغرفة التجارية المصرية، قد أعلنت ارتفاع أسعار الفول والعدس بنسبة 20% في الأسواق المحلية نتيجة زيادة الطلب، وتوقف الاستيراد لارتفاع أسعار الشحن البحري، مشيرة إلى زيادة سعر كيلو الفول المستورد من 14 جنيهاً إلى 17 جنيهاً (نحو دولار أميركي) في المتوسط.

وقررت مطاعم الوجبات السريعة والفول والطعمية (الفلافل) رفع أسعارها للجمهور، جراء الزيادة في أسعار الفول والعدس والزيوت.

انخفاض مبيعات أكبر سوق للسيارات في العالم

أظهرت بيانات أمس الأربعاء، تراجع مبيعات السيارات في الصين في أكتوبر/تشرين الأول للشهر السادس على التوالي بنسبة 9,4 بالمائة عن العام السابق، وذلك في ظل تعطل الإنتاج جراء النقص العالمي المستمر في أشباه الموصلات. وأشارت بيانات من الرابطة الصينية لمصنعي السيارات إلى أن إجمالي المبيعات في أكبر سوق للسيارات في العالم بلغ 2,33 مليون سيارة في أكتوبر/تشرين الأول. وعادة ما يكون هذا الوقت من العام، المعروف باسم «سبتمبر الذهبي، وأكتوبر الفضي»، هو أهم فترة في مبيعات السيارات، إذ يشرع المستهلكون في الشراء بعد البقاء بعيدا عن صالات العرض خلال أشهر الصيف الخانقة. ومن النقاط الإيجابية التي أظهرتها البيانات الرواج الكبير للمركبات التي تعمل بالطاقة الجديدة.

(Getty)

لقطات

البنوك الألمانية تعلق تعاملاتها مع السودان

قال مسؤول باتحاد الغرف التجارية السودانية (أهلي)، أمس الأربعاء، إن المصارف الألمانية أخطرت الاتحاد بإيقاف التعامل مع المؤسسات المالية السودانية. وذكر أمين المال باتحاد الغرف التجارية، إبراهيم أبو بكر، في تصريح لـ«الأناضول» أن «المصارف الألمانية أخطرت الشركات السودانية التي تتعامل معها، بتعليق التحويلات المصرفية بينها وبين الخرطوم، بسبب الأوضاع الراهنة».

وأوضح أبو بكر أن الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بدأت تعود إلى المربع الأول قبل الإعلان عن رفع اسم السودان من قائمة «الدول الراعية للإرهاب».

الأثاث التركي يستهدف تحقيق رقم قياسي

كشفت جمعية «مصنعي الأثاث ورجال الأعمال» التركية، أن القطاع يهدف لبلوغ حجم صادراته 4,3 مليارات دولار بحلول نهاية العام الجاري، وذلك بعد تسجيل أرقام قياسية خلال الأشهر الماضية. وقال رئيس الجمعية أحمد غوليش، إن صادرات قطاع الأثاث التركي حققت أرقاما قياسية ببلوغها 3,5 مليارات دولار قبل نهاية العام الجاري. وأشار إلى أن تركيا احتلت المرتبة الثامنة عالميا في قائمة المصدرين في عام 2020. وأفاد بأن صادرات القطاع ستصل إلى 4 مليارات دولار نهاية 2021، ولكن في ظل النتائج المبشرة يأمل المصدرون أن تبلغ قيمة الصادرات 4,3 مليارات دولار.

السعودية تطرح سندات دولية بـ 3,25 مليارات دولار

أعلنت الحكومة السعودية، أمس، طرح سندات دولية بقيمة 3,25 مليارات دولار (12,19 مليار ريال)، في ثالث إصدار دولي خلال العام 2021. وحسب بيان للمركز الوطني لإدارة الدين التابع لوزارة المالية، وصل المجموع الكلي لطلبات الاكتتاب إلى أكثر من 11 مليار دولار، وتجاوزت نسبة التغطية أكثر من 3 أضعاف إجمالي الإصدار. وتم تقسيم الإصدار على شريحتين، الأولى مليارا دولار (7,5 مليارات ريال) لسندات مدتها 9,5 سنوات استحقاق العام 2031، والثانية 1,25 مليار دولار (4,7 مليارات ريال) لسندات 30 سنة استحقاق العام 2051. وكانت السعودية قد طرحت أول سندات دولية مقومة بالدولار في 2016.

صعود الدولار يقفز بأسعار المحروقات في لبنان

بيروت ـ **رينا الجمّال**

تواصل أسعار المحروقات في لبنان تسجيل زيادة ملحوظة كل أسبوع مرفقة بارتفاع لافتٍ لسعر صرف الدولار الذي تخطى عتبة الـ21 ألف ليرة من جديد، فيما يستمر شح المازوت في الأسواق مع الدخول في فصل الشتاء وازدياد الحاجة إلى هذه المادة للتدفئة. وعلى وقع هذه الأزمات، بدأت معضلة جديدة مع طلب البنك المركزي من أصحاب محطات الوقود تأمين 10 في المائة من ثمن البنزين بالدولار النقدي، والنسبة المتبقية على سعر صرف 21 ألف ليرة للدولار، مقابل فتح اعتمادات الاستيراد. وحذّر ممثل موزعي المحروقات فادي أبو شقرا في اتصالٍ بـ«العربي الجديد» من هذه الخطوة، مؤكداً أن هناك اتصالات واجتماعات مكثفة لاتخاذ القرار المناسب لمواجهة «هذا القرار الخطير». ولفت أبو شقرا إلى أن «مصرف لبنان كان يدعم البنزين بنسبة مائة في المائة للشركات المستوردة، لكننا اليوم فوجئنا بما أعلنته وزارة الطاقة نقلاً عن البنك المركزي، وهو قرارٌ خطيرٌ سبق أن حذرنا من اللجوء إليه لانعكاساته الكارثية سواء على سعر صرف الدولار الذي سيحلق عالياً أو على المواطنين غير القادرين على دفع الدولار للحصول على المادة أو تبعاً لسعر الصرف الذي سيكون مرتفعاً جداً». وقال أبو شقرا إن «مصرف لبنان سبق أن انسحب من تأمين الدولارات للمازوت ولكن هذا يختلف عن البنزين، إذ إن المازوت مادة يمكن بيعها بالدولار لأصحاب المولدات والمعامل والمصانع والمؤسسات ومختلف القطاعات بيد أن هذا لا ينطبق على المواطن الذي لا يمكنه أن يدفع الدولار لقاء ملء خزان سيارته بالوقود، وهو أصلاً لا يملك الدولار، وبالتالي فإن هذا القرار سيستنزف الناس بالكامل ويجب الرجوع عنه سريعاً». وأضاف أبو شقرا: «يريدون تسعير البنزين بالدولار على 21 ألف ليرة فليفعلوا ذلك ولكن لا يمكنهم إلزامنا بالدفع بالدولار ويجب أن يبقى بيعنا بالليرة اللبنانية»، سائلاً: «على الدولة أن تجيبنا أين نقيم نحن؟ في واشنطن أو في بيروت؟ عملتنا هي الليرة اللبنانية».

وأصدرت وزارة الطاقة والمياه اللبنانية، أمس الأربعاء، جدول الأسعار الذي شهد ارتفاع 4500 ليرة لصفيحة البنزين 95 أوكتان، 4200 ليرة لصفيحة البنزين 98 أوكتان، 10100 ليرة للمازوت أو ديزل أويل، و6600 ليرة للغاز. وأصبحت الأسعار على الشكل التالي: بنزين 95 أوكتان 308،500 ليرة، بنزين 98 أوكتان 317،600 ليرة، الديزل أويل 292،600 ليرة والغاز 251،100 ليرة.

أميركا والنفط والخليج وأوبك... ما الذي تغير؟

مصطفى عبد السلام

طوال سنوات، كانت الإدارة الأميركية تُصدر تعليمات لدول الخليج تحدد فيها مطالبها بشأن اتجاهات أسعار الخام الأسود. في مرات كانت الأوامر الأميركية: «خفّضوا أسعار النفط عبر زيادة الإنتاج»، لأن زيادة السعر تؤدي إلى زيادة أسعار المشتقات البترولية من بنزين وسولار وغاز، وهذه الزيادة تثير غضب الناخب ورجل الشارع ضد إدارة البيت الأبيض، وهو ما يتم ترجمته في نتائج الانتخابات.

وفي مرات أخرى، كانت تعليمات واشنطن لدول الخليج: «ارفعوا أسعار النفط عبر خفض الإنتاج النفطي حتى ترتفع الأسعار»، لأن ذلك في صالح القطاع النفطي الأميركي.

كان كل ما يهم الإدارات الأميركية المتعاقبة تحقيق مصلحة الاقتصاد ومعه مصلحة المستهلكين للمشتقات البترولية، ومصلحة شركات النفط الصخري التي تتولى عادة دعم حملات المرشحين للانتخابات الرئاسية. وكانت دول الخليج تستجيب عادة للضغوط الأميركية. وأبرز مثالين لذلك، الأول حينما سعت الولايات المتحدة لتفكيك الإمبراطورية الشيوعية وإسقاط الاتحاد السوفييتي في فترة الثمانينيات، كان من بين الأدوات التي استخدمتها واشنطن الضغط على دول الخليج للدخول في حرب نفطية شرسة مع الإمبراطورية التي كان اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على إيرادات صادرات النفط.

أما المثال الثاني، فتم في عهد ترامب، والذي استخدم أساليب الابتزاز والضغوط ضد دول الخليج ليكون نفطها في خدمة الاقتصاد والمواطن الأميركي، وسار بايدن على نهج أسلافه، حيث طالب قبل أيام «أوبك» وتحالف «أوبك+» بزيادة الإنتاج، حتى تهدأ أسعار البنزين والسولار ويتم تخفيف الضغوط على المواطن. لكن الجديد هنا هو رفض التحالف الخضوع لضغوط الإدارة الأميركية، وهو ما أثار غضب بايدن الذي هدد باللجوء إلى الاحتياطي النفطي الاستراتيجي لمواجهة زيادات الأسعار. في رأيي أن تحالفا نفطيا قويا ظهر للعلن في السنوات الأخيرة، وهو «أوبك+»، الذي تقوده روسيا بالتعاون مع السعودية، وهما أكبر دولتين منتجتين للنفط، وهو تحالف يختلف عن «أوبك» التي تقودها المملكة، وتضم في عضويتها عددا من دول الخليج وغيرها من الدول المنتجة للنفط.

تحالف أوبك+ بات له القول الفصل في تحديد حجم الإنتاج واتجاهات الأسعار. الأمر الثاني هو أن دول الخليج وروسيا وغيرها من الدول النفطية تنظر للارتفاع الحالي على أنه فرصة ذهبية قد لا تتكرر لاكتساب الثروات وإعادة تكوين احتياطياتها الأجنبية التي فقدت مئات المليارات خلال جائحة كورونا، وتعويض الخسائر الفادحة التي تكبدتها منذ نهاية 2019.

مال وناس

المواطن الفلسطيني يكتوي بنار الأسعار: انفلات الأسواق

شهدت أسعار السلع في الأسواق الفلسطينية ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، وسط شكاوى المواطنين من انفلات الأسواق وضعف الرقابة الحكومية

رام الله ـ **سامر خويرة**

رغم تصريحات مسؤولي وزارة الاقتصاد الفلسطينية وتطميناتها بأنها ضبطت أسعار المواد الغذائية الأساسية ومعظم البضائع المستوردة في الضفة الغربية، إلا أن جولة قصيرة على الأسواق تظهر أن ارتفاعاً ملحوظاً ومتواصلاً خلال الأسابيع القليلة الماضية شهدته أسعار تلك المواد بصورة أثرت بشكل كبير على ذوي الدخلين المحدود والمتوسط. ليس هذا وحسب، بل إن موجة غلاء عامة اكتسحت الغالبية العظمى من البضائع الأخرى، كالأدوات الصحية، والمستلزمات الطبية والإكسسوارات، ووصلت إلى محلات بيع المأكولات السريعة كالشاورما، والمطاعم الشعبية التي تبيع الحمص والفلافل، وحتى منتجات الكرتون والبلاستيك تضاعف ثمنها.

قفزات في الأسعار

تلك الارتفاعات انعكست سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة مع تدني مستوى المعيشة، حيث باتوا يخشون من عدم قدرتهم على توفير المستلزمات الأساسية لأسرهم، مثل الأرز والحبوب والزيوت، كما أن أسعار الدجاج اللاحم والبيض زادت بنسبة 30%، حسب تجّار ومواطنين تحدثوا لـ«العربي الجديد».

ورغم حديث كبار المستوردين عن ارتفاع عالمي للأسعار وتضاعف تكاليف الشحن عما كانت عليه سابقاً، إلا أن المواطنين يرون ضعفاً في الرقابة على الأسواق من الجهات المختصة، بالتزامن مع طمع لدى شريحة واسعة من التجار الذين رفعوا الأسعار دون أن تكون قد ارتفعت عليهم من المصدر. ووفق مركز الإحصاء الفلسطيني (حكومي)، فقد سجل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في فلسطين (التضخم)، ارتفاعاً حادّاً فاقت نسبته 4% خلال الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بالربع الثاني من العام ذاته.

محمود أبو حسن، وهو موظف في شركة خاصة ومعيل لأسرة مكونة من ستة أنفار، أكبرهم في الثانوية العامة، يقول لـ«العربي الجديد»: «هذا زلزال، ولا يمكن وصفه بأقل من هذا. جنون بكل ما تحمله الكلمة من معنى. من يقول إن هناك مبالغة وإن الأسعار لم ترتفع إلا أنه لا يعيش بيننا، أو أن راتبه كبير جداً بحيث لم يتأثر بما يجري». ويضيف المواطن الفلسطيني، متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «راتبي 800 دولار، لكن الدولار انخفضت قيمته بشكل كبير أخيراً، من 3,25 شيكلات إلى 3,11 شيكلات، ما ضاعف من وضعنا سوءاً، ولا أحد يرحم، صاحب العمل يرفض زيادة الراتب، التاجر يطالبك بتسديد الدين، وبلقي بالمسؤولية على المستورد، الذي يقول إن الأزمة عالمية وإن مصاريف الشحن من الخارج زادت، وبالمحصلة المواطن البسيط هو الذي يدفع الثمن».

أما المواطن مؤيد عودة، فهو في حالة لا تقل سوءاً، لكنه عاتب جداً على تقصير الجهات المختصة في تشديد الرقابة على الأسواق.

ويقول لـ«العربي الجديد»: «يجب ألا نقبل بهذا الغلاء، وألا نشتري هذه السلع، لكن ما البديل؟ نحن لا نبحث عن الرفاهية، بل عن توفير الزيت والحليب والبقوليات لأطفالنا». الخيار المتاح أمام عودة هو ترشيد الإنفاق إلى أقصى ما يمكنه، قائلاً: «نحن لا نريد أن نشتري اللحوم والأسماك، بل المواد الأساسية البسيطة، نسمع عن وزارة الاقتصاد ونسمع عن جمعيات حماية المستهلك، لكن على أرض الواقع لا وجود لهم، الطمع والاحتكار هو سيد الموقف».

غلاء عالمي وارتفاع الكلفة

أما تاجر المواد الغذائية جلال عقاد، فيقول لـ«العربي الجديد»: «إن الأزمة عالمية، وكانت هناك تحذيرات أطلقتها منظمات إنسانية منذ عدة أشهر تحذر من المساس بقوت الفقراء في العالم أجمع، ويبدو أن أحداً لم يستمع لهم، لقد كانت كلفة نقل الحاوية من الصين إلى فلسطين 2800 دولار، وعندما ترتفع تصل إلى 3000، أما اليوم فوصلت إلى 18 ألفاً، كلفة الشحن باتت أعلى من سعر البضاعة الموجودة في الحاوية».

ويضيف عقاد: «المواطن يحملنا نحن المسؤولية، لأننا على تماس مباشر معه، وينسى أن الأسعار ارتفعت علينا نحن أيضاً من المصدر، هذا غير الضرائب التي تجبيها السلطة الفلسطينية».

من جهته، يؤكد الخبير الاقتصادي موفق شاكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «يتوجب على الحكومة الفلسطينية أن تسارع لاتخاذ إجراءات تخفف على المواطن من الأعباء الإضافية التي من الممكن أن تستنزفه، وأن يتم إلزام القطاع الخاص بتحمل جزء من المسؤولية ليكون الهامش الربحي معقولاً قدر الإمكان، أو أن تقرّ الحكومة الغلاء المعيشي للموظفين، فهم الفئة الأكثر تضرراً، وأكثر من يلحظون فروقات الأسعار».

> التجّار يشتكون من ارتفاع الأسعار عالمياً وزيادة الضرائب

وأمام هذه التحديات، بات من الضروري، وفق شاكر، إعادة الاعتبار للصناعة والزراعة والتوجه للجمعيات والتعاونيات وإعادة هيكلة الاقتصاد، ودعم الحوافز الضريبية للمزارعين، وتطبيق الحد الأدنى للأجور، بالتزامن مع أهمية نشر الوعي بين المواطنين وتوضيح أسباب ارتفاع الأسعار، ومرافقتها بالتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص.

وتتفق معه إلى حد كبير رئيسة جمعية حماية المستهلك في محافظة نابلس فيحاء البحش، وتقول: «يفترض على الحكومة أن توفر سياسات حماية للمواد الغذائية. الارتفاعات الحاصلة عالمياً على سعر السلع ستكون فلسطينياً على حساب المستهلك، الذي يظل يدفع قيمة الأسعار ذاتها وإن حصلت انخفاضات لاحقاً». وأشارت البحش في تصريحات صحافية، إلى أن الحكومة الفلسطينية يجب أن تقوم بتدخلات سريعة على المدى القصير، وذلك «بدعم السلع الأساسية لتخفيف وطأة الغلاء، ورقابة حثيثة على الأسواق بسبب الانفلات في الأسعار، ومراجعة معدلات الأجور وغلاء المعيشة وإحالتها على رواتب الموظفين بعيداً عن الأرقام المزورة».

متابعة الأسواق

ويرد مدير دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد إبراهيم القاضي بقوله إن «الوزارة أولت الموضوع أهمية قصوى، وقاد وزير الاقتصاد خالد العسيلي بنفسه الفريق المكلف ببحث أزمة ارتفاع الأسعار، وعقدنا اجتماعات مارثونية مع ممثلي مختلف القطاعات الإنتاجية وكبار مستوردي السلع الأساسية، الذين تعهدوا بالحفاظ على استقرار الأسعار، وعدم رفعها حتى نهاية العام الجاري، مع وفرة المخزون، مراعاة للظروف العامة».

ويؤكد القاضي، لـ«العربي الجديد»، أن عمليات المتابعة لحركة أسعار السلع الأساسية في السوق الفلسطينية اتجهت نحو الاستقرار، وقد لمس المواطن منافسة بين مكونات القطاع التجاري انعكست إيجاباً على انخفاض الأسعار.

وتشدد القاضي على أن طواقم وزارة الاقتصاد تجوب كافة المناطق الفلسطينية وتتفقد الأسواق، وتدخل إلى المحلات وتعاين البضائع والأسعار، وقد أحالت عدداً من المخالفين إلى النيابة العامة الفلسطينية لمكافحة الجرائم الاقتصادية، لتجاوزهم السقف السعري الاسترشادي.

ويدعو القاضي المواطنين إلى عدم التزاحم على شراء السلع الأساسية، والانجرار وراء الشائعات، مؤكداً استمرار عمليات توريد السلع من مختلف بلدان العالم، مع الأخذ بعين الاعتبار التأخر في عملية النقل والشحن في ظل زيادة الطلب العالمي على السلع. ويتابع مدير دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد قائلاً: «أي تاجر لديه بضائع جديدة، سوف نقوم بعمل دراسة لها ونحدد له السعر على ضوء الكلفة الجديدة، فنحن لن نسمح بخسارة أي تاجر، مع مراعاة عدم تضرر أي مواطن».

موجة غلاء ترهق الأسر الفلسطينية (عصام ريماوي/الأناضول)

وضع مالي صعب

تلاحق الأزمات المالية السلطة الفلسطينية، في ظل تراجع المساعدات الخارجية. وقال رئيس الوزراء محمد اشتية، اول من امس، ان السلطة الفلسطينية تواجه وضعا ماليا هو الاصعب منذ سنوات في ظل تراجع الدعم المالي الدولي والعربي. ومن جانبه، توقع البنك الدولي ان يصل عجز موازنة السلطة الفلسطينية الى 1,36 مليار دولار في 2021، وقال في تقرير له اول من امس: «قد تواجه السلطة الفلسطينية صعوبات في الوفاء بالتزاماتها الجارية قرب نهاية العام».

مقابلة

اجراها **طارق الشال**

اكد الوزير السابق للشؤون الاقتصادية بتونس رضا السعيدي، في مقابلة مع «العربي الجديد»، ان انقلاب يوليو الماضي اضر بالاقتصاد المحلي وارهب المستثمرين الاجانب

رضا السعيدي

الانقلاب يعمّق أزمات الاقتصاد التونسي ويخيف المستثمرين

دعم السعودية والإمارات مسكنات مؤقتة

■ مع إجراءات 25 يوليو/ تموز الاستثنائية ما هي تداعياتها على المشهد الاقتصادي؟

وفق تجربتي الشخصية وعملي في الاستشارات الاقتصادية، فإن المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية يراقبون المشهد السياسي بدقة وإمعان وتداعياته على الوضع الاقتصادي وبخاصة التصنيف الائتماني للبلاد، الأمر الذي كان يتطلب أن تكون السياسات العمومية عقلانية. ولكن إثر أحداث يوليو/ تموز الماضي، فإن البورصة المحلية انهارت، بالإضافة إلى انتشار الشك والخوف وعدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمتهم صندوق النقد الدولي، الذي تعطلت المفاوضات معه نظرا لاعتبار الصندوق أن تجميد البرلمان يعني عدم وجود مؤسسة منتخبة تصادق على الخيارات والإصلاحات اللازمة.

■ مع الانقلاب الذي حدث في تونس منسوب الغموض السياسي تزايد، ما عمق الأزمة الاقتصادية. فعلى ماذا يراهن الرئيس التونسي قيس سعيد لإنقاذ البلاد من الأزمة الاقتصادية؟

الرئيس التونسي يعيد كل البعد عن الملفات الاقتصادية والمالية وغير مؤهل لإدارة هذه الملفات، لهذا كان الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وشركاء تونس الدوليين، مثل أميركا والاتحاد الأوروبي، على أن تكون لرئيس الحكومة خلفية اقتصادية، لكن في النهاية تم تكليف أستاذة جيولوجيا لقيادة الحكومة لا تفقه شيئاً في الاقتصاد.

والبلد الآن في حاجة إلى أكثر من 7 مليارات دينار (2,47 مليار دولار)، قبل نهاية السنة الجارية لغلق الميزانية التكميلية للسنة الجارية، وضبط ميزانية 2022، في وقت الصعوبات فيه كثيرة والحلول ضيقة جداً.

■ هل الدعم المالي المتوقع أن تقدمه السعودية والإمارات لتونس قادر على حل الأزمة الاقتصادية؟

لا أعتقد أن السعودية والإمارات ومصر وغيرها قادرة على تقديم سوى بعض الجرعات المسكنة، وخاصة أني ذكرت أن تونس تحتاج خلال هذا العام لنحو 7 ، 8 مليارات دينار لغلق ميزانيتها، وبالتالي فإن تونس ستكون بحاجة في العام القادم إلى أرقام مضاعفة. كما أن تلك المسكنات لن تكون قادرة على أن تمكن تونس من الحصول على أموال من السوق المالية الدولية، وخاصة أن تقييم تونس السيادي يضعها على بعد خطوة من نادي باريس، وهو ما يجعل خروج تونس للسوق الدولي مكلفا جدا.

■ ما مدى قدرة تونس على التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي؟

صندوق النقد الدولي لا يخضع لأغلبة عمل أو شروط معينة مع كل الدول وليس تونس فقط، فأنا شخصياً تفاوضت مع صندوق النقد خلال فترة وجودي في الوزارة وكان واضحا أننا كدولة نقدم برنامجا إصلاحيا يتضمن الإجراءات التي تنوي العمل عليها لكي تقلص عجز الموازنة وتحفز الاستثمار وترشد النفقات، وذلك مقابل مجموعة من المعايير يضعها الصندوق ليضمن التزام الطرف المسؤول بالمتفق عليه، ولكن ما حصل خلال السنوات الماضية هو أن الحكومات السابقة قدمت برامج للصندوق حظيت بقبول الصندوق، لكن مر عامان ولم يتم العمل على البرنامج المتفق عليه حينها، بسبب معارضة كبيرة من أصحاب المصالح وأرباب العمل وبعض القطاعات.

■ في حال لم تتوصل الحكومة إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، فما هو مصير الاقتصاد الوطني في ظل العمليات الحالية؟

لا إمكانية لدى الحكومة الحالية الضعيفة لقيادة البلاد في الوضع الحالي، سنكون مجبرين للمرور بمرحلة تقشف، سواء على مستوى المالية العمومية ونفقات الدولة أو تأخر المشاريع العمومية، كما أن الدولة ستكون مجبرة على تجميد الأجور، ما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية. ما يعني أنه في حال عدم التوصل إلى اتفاقات ثنائية مع شركات دولية فستتم إحالتنا إلى نادي باريس.

ولكن في حال توصلنا لاتفاق وطني حقيقي فليس شرطا أن تكون هذه الشراكات مع دول الخليج، نظرا لوجود دول أخرى ستكون على استعداد لمساعدة البلاد، سواء أوروبية أو آسيوية.

أخبار

1,6 مليار دولار خسائر «طيران الإمارات»

قالت شركة طيران الإمارات، أمس، إنها حصلت على دعم مالي حكومي آخر بلغ 681 مليون دولار في النصف الأول من العام وإنها قلصت خسائرها إلى النصف. وسجلت الشركة خسائر قدرها 1,6 مليار دولار في الفترة من أبريل/ نيسان إلى سبتمبر/ أيلول بالمقارنة مع 3,4 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي. وارتفعت الإيرادات 86 بالمئة إلى 5,9 مليارات دولار ونقلت الشركة 6,1 ملايين راكب ارتفاعا من 1,5 مليون راكب في الفترة المقابلة من العام الماضي.

وهذه هي المرة الثالثة منذ بدء جائحة فيروس كورونا التي تضخ فيها حكومة دبي، التي تملك طيران الإمارات، أموالا في الشركة التي لا تشغل خدمة طيران داخلي على عكس شركات طيران أخرى. وقالت طيران الإمارات، التي حصلت حتى الآن على 3,8 مليارات دولار من الحكومة خلال الجائحة، إنها ستحتاج لوقت للعودة للربحية على الرغم من ارتفاع أعداد الركاب.

الجزائر وتركيا تبحثان مشاريع مشتركة

بحثت الجزائر وتركيا، أمس الأربعاء، مشاريع تعاون جديدة بين البلدين في قطاع الطاقة، بحسب ما ورد في بيان صادر أمس، عن وزارة الطاقة الجزائرية. وجاء في البيان: «استقبل وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب، نظيره التركي وزير الطاقة والموارد الطبيعية فاتح دونمز، على هامش الدورة الحادية عشرة للجنة الحكومية المشتركة للبلدين».

وشدد الطرفان على أهمية عمل اللجنة المشتركة الجزائرية التركية الحادية عشرة التي بدأت، أول من أمس، بالجزائر العاصمة على مستوى الخبراء، من البلدين. وأشار الوزيران الجزائري والتركي إلى فرص وإمكانيات الاستثمار والشراكة في قطاع الطاقة، وخاصة في مجال المحروقات وتطوير صناعة البتروكيميائيات وإنتاج ونقل الكهرباء.

كما ناقشا أوجه التعاون الأخرى المرتبطة بتبادل الخبرات وفرص الاستثمار والشراكة التي يوفرها قطاع المناجم في الجزائر، لا سيما في مجال البحث والاستكشاف والاستغلال وإنتاج المواد المعدنية.

حكومة الأسد تتراجع عن رفع أسعار الألبان

تراجعت حكومة بشار الأسد، أمس، عن رفع أسعار الحليب في سورية، بعدما زادتها في نشرتها الأسبوعية أول من أمس الاثنين، لتسجل مشتقات الألبان أعلى أسعار على الإطلاق، بواقع تراجع العرض وتوجه المنتجين إلى تصنيع الأجبان واللبنة التي قفزت أسعارها كثيراً. وكانت وزارة التجارة الداخلية قد رفعت سعر كيلو الحليب من 1300 إلى 1800 ليرة، بحسب مصادر من العاصمة السورية دمشق. ليقترب سعر كيلو اللبن «زيادي» من 2400 ليرة ويقفز سعر كيلو اللبنة «لبن مصفّى» إلى 11 ألف ليرة وسعر كيلو جبنة الحلوم إلى 16 ألف ليرة سورية. لكن ارتفاع الأسعار الأخير وزارة التجارة بإيقاف العمل بالتسعيرة الصادرة للألبان والأجبان، موعزة خلال كتاب إلى مديرية حماية المستهلك بـ «إعادة دراسة الكلف بدقة».

وبحسب الإعلامي السوري، صبري عيسى، لا يقتصر ارتفاع الأسعار على مشتقات الألبان، بل طاول جميع السلع والمنتجات بعد أن رفعت حكومة الأسد، أخيراً، أسعار الغاز والمازوت والفيول.

ليبيا

اتحاد المستهلكين يرفض التسعيرة الحكومية

حذر رئيس اتّحاد جمعيّات حماية المستهلك في ليبيا أحمد الكردي من ارتفاعات أسعار السلع، مهدّداً بأن الاتحاد قد يتخذ خطوات تصعيديّة بسبب موجات الغلاء

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

رفض رئيس اتّحاد جمعيّات حماية المستهلك في ليبيا أحمد الكردي التّسعيرة الجبريّة لوزارة الاقتصاد لمجموعة من السّلع. وقال الكردي لـ«العربي الجديد»: «نرفض الأسعار التي تمّ الإعلان عنها، وسوف نتخذ خطوات تصعيدية لمواجهة الارتفاع المتسارع للأسعار حال فشل الحكومة في وقف موجات الغلاء»، واصفا القرار بغير المدروس ولا يشمل أسعار اللحوم والبيض التي تعتبر أساسيّة للأسر الليبيّة. وأضاف أن التّدخل المعيشي لا يتناسب مع الأسعار الجديدة، وغالبية رواتب الموظفين تقدّر من الحد الأدنى للأجور البالغ 450 ديناراً، أي ما يعادل 100 دولار.

وتابع رئيس اتّحاد جمعيّات حماية المستهلك: «الأسعار ارتفعت بسبب تخفيض قيمة العملة المحلية، دون تدخّل من الحكومة لتوفير مخزون استراتيجي للسّلع الأساسيّة لمنع المضاربة في الأسواق، وصندوق موازنة الأسعار غائب عن مسؤوليّاته، ومنها التدخّل لكبح جماح التضخّم. الكردي دعا إلى ضرورة عودة الجمعيّات الاستهلاكيّة مع توفير مخزون استراتيجي من الحبوب وأن تكون السّلع الأساسيّة كافية البلاد لمدّة ثلاثة أشهر للمحافظة على الأمن الغذائي وعدم ترك المضاربات تلعب بالسّوق. وحددت وزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنيّة في ليبيا تسعيرة جبرية لسبع سلع أساسيّة، وطالبت مأمور الضّبط القضائي باتّخاذ الإجراءات القانونيّة بحق المخالفين في مسعى لمواجهة الغلاء في الأسواق. وتشمل التسعيرة سبع سلع، هي: السّكّر، الدّقيق الأرز، زيت الطّعام، معجون الطّماطم، الدّجاج، والمكرونة، بتخفيضات تراوح ما بين 10% و15%. وفي سياق متصل، قال الخبير الاقتصادي محمّد أبو سنينة، لـ«العربي الجديد»، إن الارتفاع في الأسعار سوف يلتهم الزّيادة في الدّخل النّقدي، نظرا لأنّ الأسعار ترتفع بوتيرة أعلى من وتيرة الزّيادة في الأجور، ومن ثم الدّخول في حلقة مفرغة بين زيادة المرتّبات وارتفاع الأسعار.

من جانبه، أكد أستاذ الاقتصاد بجامعة بنغازي عطيّة الفيتوري أن وزارة الاقتصاد حددت قائمة بأسعار سلع غذائيّة أساسيّة، لكن المفاجأة كانت ارتفاع الأسعار الرّسميّة، ومنها لبيع هذه السّلع للمستهلك عقب ذلك، وقال لـ«العربي الجديد»، إن الدّعم كان يمثّل دخلا عينيا للأسرة، والآن خرمت من هذا الدّخل، ونحن نعلم أنّ نحو 40% من دخل الأسرة ينفق على السّلع الغذائيّة، فكيف سيتصرّف ربّ الأسرة المكوّنة من خمسة أشخاص أو أكثر بمرتّب شهريّ لا يزيد عن ألف دينار (الدولار = 4,48 دنانير)؟

وشرح أنّ صندوق موازنة الأسعار كان يستورد معظم هذه السّلع ويبيعها عن طريق الجمعيّات الاستهلاكيّة وبعضها مدعوم بنسبة تراوح ما بين 25% و50% من السّعر، ولكنّ الأسعار الجديدة ترتفع بثلاثة أو أربعة أضعاف على بعض السّلع. وأوضح أن الأسعار التي أعلنتها وزارة الاقتصاد ربّما تفوق الأسعار التي يعرضها التّجار في أسواق الجملة، وبالتالي فإنّ الوزارة تشجّع التّجار على رفع الأسعار بدلا من خفضها أو تجميدها. وفي سوق «كزيوني ستر» بطريق المشتل، ضواحي طرابلس، قال المواطن سعيد جلول، لـ«العربي الجديد»، إن التسعيرة الجديدة لوزارة الاقتصاد وضعت أرضيّة وليس سقفا لأسعار أهمّ السّلع الغذائيّة وكأنّ الوزارة تامر التّجار بعدم البيع بأقلّ من هذه الأسعار. وفي سوق «زاد النافع»، غربي طرابلس، أكد المواطن علي شولاك، لـ«العربي الجديد»، أن السّوق المحلي تسوده الفوضى العارمة، مشيرا إلى تأييده لقرار وزارة الاقتصاد بشأن التسعيرة. ولكنه شدّد على ضرورة أن تقوم الحكومة بحماية الطبقة الوسطى، وتضع تدابير للحفاظ على حقوق المستهلك.

ارتفاعات متواصلة في أسعار السلع (فرانس برس)

معيشة

غلاء الكهرباء يُثقل السوريين بأعباء جديدة

ريان محمد

تزداد الأعباء المعيشية على السوريين يوماً بعد آخر، وخاصة في ظل رفع النظام تعرفة الكهرباء أخيراً، والتي تمس تفاصيل كثير من جوانب حياتهم اليومية وأعمالهم، معتبرين أن النظام أصبح همه الوحيد الجباية دون مراعاة لقدرتهم على تأمين متطلبات حياتهم الأساسية.

وقال جمال غنّام (38 عاماً)، موظف في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «غالباً سوف نسامحهم بالكهرباء التي بالكاد نشاهدها بالأيام، فبرنامج التقنين المطبق علينا هو 4 ساعات قطع مقابل ساعتي وصل، وفي كثير من الأحيان يكون هناك عطل ما يعني تواصل القطع وبالتالي قد تغيب الكهرباء عنا لمدة 10 ساعات يومياً، ما يعني حرماننا من استخدام الكهرباء كبديل للغاز المنزلي للطهي».

وأضاف أن «رفع تعرفة الكهرباء لن يقف على المبلغ الذي سيضاف على فواتير مؤسسة الكهرباء، فغلاء الكهرباء سيرفع أسعار مختلف البضائع، حتى القمال في حارتنا رفع أسعار بضاعته من البسكويت إلى عبوة الزيت والسمن، وعندما سألته عن السبب أعاده إلى رفع أسعار الكهرباء». من جانبها، قالت نبيهة العبدالله (35 عاماً)، صاحبة محل صغيرة للخياطة وإصلاح الملابس، لـ«العربي الجديد»: «إنتاجي الشهري بالكاد يساعد عائلتي في تأمين بعض الاحتياجات الأساسية، وأنا أعمل في منطقة شعبية، وغالب الزبائن هنا هم من المسحوقين، الذين غالباً ما يطلبون إصلاح ملابسهم الممزقة أو تصغيرها أو تكبيرها، وهذا الشتاء هناك إقبال كبير على إصلاح الملابس، فشخص يصلح سرواله الممزق كم ساتقاضى منه أجرا لذلك؟ بالمقابل أنا أدفع ثمن كيلوواط الكهرباء مثلي مثل صاحب ورشة خياطة في أرقى أحياء دمشق، والذي دخله أضعاف دخلي الشهري فأين العدل؟» وأضافت: «رفع سعر الكهرباء والغاز وبقية أنواع الوقود، يؤثر على كل شيء في الحياة من المواد الغذائية حتى النقل والملابس، كل شخص يقول لك إنه يريد تعويض رفع الأسعار والمواطن هو من عليه أن يدفع للجميع بالرغم من أن دخله الشهري لا يكفيه ليمأ معدته». وكالعادة، لم تلتفت وزارة الكهرباء التابعة للنظام إلى معاناة المواطن وعجزه عن تأمين ما هو أبسط من فاتورة الكهرباء، وركزت في تبريراتها على مدى الدعم المقدم لإنتاج الكهرباء وأن التعرفة الجديدة لن تؤثر على مستهلكي الشريحة الأولى أي من يستخدمون الكهرباء بالحد الأدنى، متغافلين عن الآثار غير المباشرة.

وقال مدير التخطيط والتعاون الدولي في وزارة الكهرباء، أدهم بلان، في تصريح لإحدى الصحف المحلية نشر أخيراً، إن أهم الأسباب لزيادة تعرفة الكهرباء كان الحفاظ على قطاع الكهرباء، حيث تصل التكاليف فيه سنوياً إلى حدود 5,3 تريليونات ليرة (الدولار = نحو 3500 ليرة)، وإيراداته حسب التعرفة السابقة لم تكن تتجاوز 300 مليار ليرة، متوقعاً تحسن الإيرادات مع التعرفة الجديدة بحدود 600 مليار ليرة.

ولفت إلى أنه مع ذلك يبقى العجز السنوي في قطاع الكهرباء بحدود 4,6 تريليونات ليرة، معتبراً أنه عجز كبير جداً ويهدد استمرارية قطاع الكهرباء ومنه كان لا بد من إعادة النظر في التعرفة وتنظيم الدعم في قطاع الكهرباء. وبيّن أن تكلفة الكيلو واط من الكهرباء تصل إلى حدود 315 ليرة في حين كان يتم تخديمه للقطاع المنزلي في الشريحة الأولى بليرة واحدة فقط. وفي الاستهلاك الصناعي، أوضح أن التعرفة الجديدة للصناعيّ باتت تتراوح بين 110 إلى 120 ليرة للكيلو واط وهي ما زالت مدعومة أمام التكلفة التي تُقدر بـ315 ليرة للكيلو واط.

وتابع: «يقدر الاستهلاك الصناعي بحدود 500 ميغا واط يومياً وهو ما يستحوذ على نحو 25% من الطاقة الكهربائية المتاحة والتي تقدّر بـ 2000 ميغا واط خلال الفترة الحالية». وأضاف أن قيمة التعرفة الجديدة ارتفعت لحدود 100 ليرة بدلاً من 33,5 ليرة التعرفة السابقة وأن عدد المشتركين في القطاع التجاري يصل إلى حدود 800 ألف مشترك. وحول الاستهلاك المنزلي الذي يمثل الشريحة الأوسع، قال بلان إن إجمالي المشتركين في القطاع المنزلي يصل عددهم إلى حدود 4,5 ملايين مشترك.

طاقة

بدا منتجو النفط أكثر تحوطاً في التعامل مع الأسواق العالمية، إذ لم تكن الضربة التي تعرّضوا لها مع انهيار الأسعار في السنوات الأخيرة بالهينة، ما يدفعهم إلى التمسك بزمام الأمور هذه المرة مع صعود أسعار الخام مجدداً، وتجاهل ضغوط واشنطن وكبار المستهلكين

قفزات النفط

الأسعار تؤجج غضب المستهلكين وأوبك تتمسك بمكاسبها

الدوحة ـ **العربي الجديد**

تتسم سياسة «أوبك» وحلفائها من كبار المنتجين، على رأسهم روسيا، بالهدوء في التعامل مع ردة فعل المستهلكين الغاضبين من فورة الأسعار، إلا أن محللين يرون أن تمسّك تحالف المنتجين بضبط الإمدادات يعد بمثابة رد للركلة التي تعرّضوا لها من قبل، بفعل تخمة المعروض التي أحدثها النفط الصخري الأميركي، وضغوط واشنطن خلال إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لخفض الأسعار، فضلاً عن تداعيات جائحة فيروس كورونا الجديد التي جرفت الأسعار للهاوية في العام الماضي.

وقفزت أسعار النفط منذ مطلع العام الجاري بأكثر من 70%، ما يرفد خزائن المنتجين، لا سيما دول الخليج، التي توقع صندوق النقد الدولي، قبل يومين، ارتفاع احتياطياتها الأجنبية بين 300 و350 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، مستفيدة من الارتفاع الكبير للأسعار. ولا يبدو أن دول الخليج قد تتخلى بسهولة عن هذه المكاسب، بعد أن عانت ماليّاتها على مدار السنوات الماضية من عجز مالي واضطرت للاستدانة من الأسواق الدولية، بينما تعوم على ثروات هائلة من النفط والغاز.

ورغم ظهور تحالفات منافسة للوقود الأحفوري بهدف تحجيمه، إلا أن هذا الهدف قد لا يكون قريب المنال، في ظل الأصول الضخمة التي تتحرك في فلك النفط والغاز، فضلاً عن أن دول الخليج لا تزال بعيدة عن استهلاك ذروة استهلاكها، ما يجعلها أكثر تمسكاً بثرواتها الباطنية. فقد واصلت أسعار خام برنت رحلة صعودها في العقود الآجلة فوق 85 دولاراً للبرميل، كما تخطى خام غرب تكساس الوسيط 84 دولاراً للبرميل، أمس الأربعاء، بعدما كشفت بيانات أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت على نحو غير متوقع في الأسبوع الماضي، مع بدء تعافي الطلب على السفر وتخفيف قيود مكافحة الجائحة. ولامس الخامان أعلى مستوياتهما في أسبوعين، إذ كشفت بيانات معهد البترول الأميركي، عن تراجع مخزونات الخام في الولايات المتحدة بنحو 2,5 مليون برميل، في الأسبوع المنتهي في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، وهو ما يتخطى بكثير توقعات المحللين.

وقال راسل هاردي، رئيس مجموعة «فيتول»، أكبر متداول نفط مستقل في العالم، إن الطلب العالمي قد تعافى إلى مستويات ما قبل الوباء لعام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع أكثر في أوائل 2022. وأضاف هاردي، خلال مشاركته عبر الإنترنت في مؤتمر «رويترز لتجارة السلع»، وفق ما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، مساء الثلاثاء، أن العرض والطلب في السوق «سيكونان شديدين» خلال الـ 12 شهراً القادمة، كما أن ارتفاع الأسعار إلى 100 دولار للبرميل «أمر محتمل بالتأكيد».

وتابع أن سوق النفط ستظل مشددة، حيث يمتلك منتجو «أوبك» حالياً ما بين مليوني برميل وثلاثة ملايين برميل يومياً من الطاقة الإنتاجية الفائضة، بينما نمو إنتاج النفط الأميركي سيكون أقل من مليون برميل من النفط يومياً في عام 2022، مما يشير إلى أن التوازن بين العرض والطلب سيظل ضيقاً.

كما قال بنك الاستثمار الأميركي «جيه بي مورغان تشيس» وشركة بريتش بتروليوم، في وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، إن الطلب العالمي على النفط عاد تقريباً إلى مستوياته قبل الجائحة عند مستوى 100 مليون برميل يومياً.

وبينما توقع العديد من بنوك الاستثمار وصول سعر النفط إلى 100 دولار للبرميل في العام المقبل، رأى «بنك أوف أميركا» أن الأسعار قد تكسر هذه المستويات لتصل إلى 120 دولاراً للبرميل بنهاية يونيو/حزيران من العام المقبل.

ويأتي انتعاش الطلب على النفط واستمرار الأسعار في الصعود، في الوقت الذي ظهرت فيه دعوات لتشكيل تحالف متأوّ للوقود الأحفوري، وكذلك مناقشة قادة العالم في مؤتمر غلاسكو مكافحة تغير المناخ بالاعتماد على بدائل خضراء للطاقة، لكن داميان كورفاليس، محلل شؤون النفط في بنك «غولدمان ساكس» الأميركي، قال في مذكرة إن «الطلب في موسم الشتاء واتّساع الطلب الدولي على وقود الطائرات يعنيان أن الاستهلاك سيصل إلى مستويات قياسية في أوائل العام المقبل».

وبعد أكثر من عام من انخفاض الطلب على الوقود، عاد استهلاك البنزين ومشتقات النفط الأخرى إلى الصعود في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للوقود في العالم، وكذلك الأمر في مختلف الاقتصادات الكبرى، كما تدعمت أسعار الخام بفعل المخاوف حيال النقص في الفحم والغاز في الصين والهند وأوروبا، ما دفع للتحول إلى الديزل وزيت الوقود لتوليد الطاقة. كما تعززت الأسعار بالقيود على المعروض من جانب منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها، وهي المجموعة المعروفة باسم «أوبك+». واتفق التحالف، الأسبوع الماضي، على التمسك بخطته الرامية إلى زيادة الإنتاج تدريجيا.

وفي الوقت الحالي، يرفع تحالف «أوبك+» الإنتاج اليومي بمقدار 400 ألف برميل، ويقاوم ضغط الأسواق العالمية لإنتاج المزيد، إذ اتفق على هذه الزيادة في يوليو/تموز الماضي، لتستمر كل شهر حتى إبريل/نيسان 2022 على الأقل، للتخلص تدريجيا من تخفيضات تبلغ 5,8 ملايين برميل يومياً.

وأضحت الأسعار المتصاعدة تمثل تحدياً للرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يسعى بكل الطرق للضغط على أوبك من أجل زيادة الإمدادات، حيث نقلت وكالة بلومبيرغ عن مسؤول أميركي كبير، قوله، على هامش قمة العشرين في روما نهاية الشهر الماضي، إن الولايات المتحدة تتحدث مع دول أخرى مستهلكة للنفط حول كيفية الضغط على تحالف «أوبك+» المكون من 23 دولة. ومطلع الأسبوع الجاري، كشفت وزيرة الطاقة الأميركية جينيفر غرانهولم، أن إدارة بايدن تفكر في استخدام الاحتياطي النفطي الاستراتيجي كوسيلة يمكن أن تساعد في خفض الأسعار، مضيفة أن «الرئيس لا يريد أن يرى سعر الوقود يلحق الضرر بأناس حقيقيين»، وأن أسعار الوقود المرتفعة، مثل تلك التي شوهدت في أوروبا، غير مقبولة في الولايات المتحدة. وتابعت أن بعض الفقراء ينفقون ما يصل إلى 30% من دخولهم الشهرية على الوقود. لكن اللجوء إلى الاحتياطي الاستراتيجي ينطوي على مخاطر رغم تخفيفه صدمة الأسعار، حيث يبلغ الاحتياطي حالياً نحو 612 مليون برميل، ويهدف في المقام الأول إلى تخفيف وطأة الكوارث الاقتصادية التي قد تتسبب فيها أحداث مثل الأعاصير أو الكوارث الطبيعية الأخرى.

> صندوق النقد توقّع ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية للخليج إلى 350 مليار دولار

لذا حذّر متعاملون في سوق النفط من أن اللجوء المحتمل إلى الاحتياطي الاستراتيجي قد يكون له تأثير ضئيل، حتى مع طرح إدارة بايدن للفكرة كوسيلة للتأثير على الأسعار. وبعد احتساب المبيعات الإلزامية التي يخاطر رغم تخفيفه الكونغرس مسبقاً، والحد الأدنى المطلوب في مواقع التخزين، من المحتمل أن تتمتع إدارة بايدن بالقدرة على استخدام 60 مليون برميل كحد أقصى فقط، وفقاً لمصدر في واحدة من أكبر شركات تجارة النفط في العالم، طلب عدم الكشف عن هويته، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، مطلع الأسبوع الجاري. وتعادل هذه الكمية، ما يزيد قليلاً عن ثلاثة أيام من متوسط الاستهلاك في الولايات المتحدة، بالنظر إلى مستويات 2020.

كما يهدد صعود أسعار النفط خطط بايدن وقف واردات نفطية من كندا بسبب السلامة البيئية. إذ أعلن البيت الأبيض، يوم الاثنين الماضي، أنه ينتظر دراسة سلاح المهندسين في الجيش الأميركي قبل اتخاذ قرار بشأن مناقشة مستقبل خط أنابيب النفط المثير للجدل الذي سينقل النفط الكندي عبر البحيرات العظمى إلى ولاية ميشيغان.

وأثارت التكهنات بأن بايدن كان يفكر في إغلاق هذا الخط، كما فعل أخيراً مع مشروع «كيستون إكس إل» التابع لشركة «تي سي إنيرجي كوب»، ردود فعل غاضبة بين الجمهوريين، في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من ارتفاع أسعار كل شيء، بدءاً من غاز الطهي إلى البنزين.

لذا، يرجح محللون أن تشتد حدة الضغوط على أوبك وحلفائها لضخ المزيد من الإمدادات لتهدئة الأسعار، بيد أن الاستجابة للضغوط قد تعرّض التحالف للتصدع، بينما واجه صعوبات كبيرة من أجل توحيد صفه خلال الأشهر الماضية لوضع حد لانهيار الأسعار الذي جاء في صالح كبار المستهلكين عالمياً.

وتُخرج أسعار النفط المتصاعدة دول الخليج من دائرة الانكماش التي سجلتها العام الماضي، إذ توقع البنك الدولي، في أغسطس/آب الماضي، أن تنمو اقتصادات دول الخليج بنسبة 2,2% في العام الجاري، بعد انكماش 4,8% في 2020. كما أظهرت بيانات صادرة عن مركز الإحصاء الخليجي، في أغسطس/آب الماضي، ارتفاع الأصول الاحتياطية لدول الخليج إلى 664,9 مليار دولار في نهاية يونيو/حزيران الماضي، مقابل 656,7 مليار دولار في مايو/أيار. ورغم الارتفاع المسجل في قيمة الأصول الاحتياطية، إلا أنها تقل بكثير عن مستوياتها في نهاية 2019، إذ كانت تصل إلى نحو 707,8 مليارات دولار.

وفي أكتوبر/تشرين الأول، توقع معهد التمويل الدولي أن تشهد دول الخليج فوائض في ميزان المعاملات الجارية تبلغ 165 مليار دولار هذا العام، و138 مليار دولار في العام القادم، بعد عجز بلغ ستة مليارات في العام الماضي. بينما يرجح محللون أن تزيد الفوائض عن توقعات المعهد، إذ إنه استند فيها إلى سعر للنفط عند 71 دولاراً للبرميل هذا العام، و66 دولاراً للبرميل العام المقبل.

محطة وقود في ولاية كاليفورنيا الأميركية (Getty)

الصين تزيد مشتريات الخام الإيراني

أظهرت بيانات لشركات تعقب سفن النفط أن واردات الصين من النفط الإيراني تخطت نصف مليون برميل يومياً في المتوسط في الأشهر الثلاثة الماضية، بفضل الحسومات الكبيرة التي تقدمها طهران. وافادت شركة «فورتكسا انالیتیکس»، وفق رويترز، امس، بوصول الشحنات الى 660 الف برميل يوميا في اغسطس/ آب، و545 الفا في سبتمبر/ ايلول، قبل ان تنخفض الى 470 الفا في الشهر الماضي. وبذلك يبلغ متوسط الأشهر الثلاثة 560 الف برميل يوميا.

ارتفاع قياسي لأسعار المنتجين في الصين

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية، ارتفاع أسعار المنتجين في الصين بنسبة قياسية الشهر الماضي، في الوقت الذي تواجه المصانع كلفاً متزايدة بسبب قفزات أسعار الطاقة والمواد الخام، في ظل أزمة سلاسل التوريد العالمية.

وذكرت الهيئة الوطنية للإحصاء الحكومية، أمس الأربعاء، أن مؤشر أسعار المنتجين، الذي يقيس تكاليف السلع عند بوابة المصنع، ارتفع بنسبة 13,5% على أساس سنوي، في أكتوبر/تشرين الأول، بعد زيادة نسبتها 10,7% في سبتمبر/أيلول. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 2,5% الشهر الماضي. وقالت دونغ لي جيوان، الإحصائية في الهيئة الوطنية للإحصاء، وفق وكالة شينخوا، إنه على وجه التحديد، أدى ارتفاع أسعار النفط الخام الدولي إلى دفع أسعار الصناعات المحلية المرتبطة بالنفط، حيث ارتفع مؤشر أسعار المنتجين لقطاع التنقيب عن النفط بنسبة 7,1% عن شهر سبتمبر/أيلول. وبسبب العرض المحدود من الفحم، الشهر الماضي، ارتفعت أسعار بوابة المصنع لصناعة تعدين الفحم وغسيله بنسبة 20,1%، على أساس شهري.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت أسعار مواد الإنتاج بنسبة 17,9%، بزيادة 3,7% عن الزيادة المسجلة في سبتمبر/أيلول. وقالت دونغ إنه من بين 40 قطاعاً صناعيا شملها المسح، سجل 36 قطاعاً ارتفاعاً في الأسعار، على أساس سنوي.

مصنع نسيج في مقاطعة جيانغسو الصينية (Getty)

إجراءات أميركية لكبح أزمة سلاسل التوريد

ميناء لاستقبال الحاويات في الولايات المتحدة (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

أعلنت الإدارة الأميركية عن مجموعة جديدة من الإجراءات الفورية وقصيرة الأجل، للحد من المشكلات التي تعيق سلاسل التوريد في الموانئ والممرات المائية وشبكات الشحن في البلاد.

وتشمل الإجراءات، تمويل مشروعات بطبعة مليارات من الدولارات لزيادة سعة ساحات الحاويات في الموانئ الرئيسية وتطوير بنيتها التحتية وتوسيع الطرق السريعة الساحلية. وذكر البيت الأبيض في بيان له، أنه سيعمل على تسريع تطوير البنية التحتية للموانئ، والإعلان عن مشاريع بناء جديدة للملاحة والممرات المائية الداخلية، من خلال اتفاق البنية التحتية المتفق عليه بين الحزبين.

وتأتي إجراءات البيت الأبيض، بعد أيام من تصويت مجلس النواب، لصالح مشروع قانون للبنية التحتية باكثر من تريليون دولار، بعدما وافق عليه مجلس الشيوخ. ونال مشروع القانون موافقة 228 عضوا بالمجلس مقابل 206 أعضاء صوتوا ضده، وسيذهب مشروع القانون إلى الرئيس الأميركي جو بايدن من أجل توقيعه ليصبح قانوناً نافذاً.

وتتبنى الإدارة الأميركية خطة تهدف إلى تجديد البنى التحتية للمواصلات المتقادمة، والاستثمار في الإنترنت فائقة السرعة والسيارات الكهربائية. وتعاني الأسواق من ارتفاع الأسعار بفعل اختناقات سلاسل التوريد العالمية، فضلا عن قفزات أسعار الطاقة.

انتعاش مبيعات السيارات الفاخرة في روسيا

موسكو ـ **راهي القليوبي**

كشفت دراسة أجرتها شركة «فين إكسبيريتز» الدولية للاستشارات أن عدد السيارات الفاخرة التي تزيد قيمتها عن 5 ملايين روبل (حوالى 70 ألف دولار أميركي) سجل في روسيا ارتفاعا نسبته 22,4% في عام 2020 الماضي على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصادين الروسي والعالمي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، ارتفع عدد السيارات الفاخرة في روسيا بمقدار أكثر من ثلاثة أضعاف من حوالى 27 ألفا إلى نحو 98 ألفا، لتشكل بذلك 0,23% من إجمالي عدد السيارات في البلاد. وأظهرت أرقام وكالة «أفتوستات» لتحليل سوق السيارات هي الأخرى، أن سوق السيارات الفاخرة واصلت صعودها في العام الحالي، إذ سجلت مبيعاتها نمواً نسبته 23% تقريباً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. وأرجع مدير المكتب الصحافي لوكالة «أفتوستات»، أزات تيميرخانوف، إقبال أثرياء روسيا على شراء السيارات الفاخرة في ظروف جائحة كورونا إلى سعيهم لإنقاذ مدخراتهم من تآكل قيمتها وسط ارتفاع وتيرة التضخم. وقال تيميرخانوف لـ«العربي الجديد»: «يعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن أصحاب الفوائض المالية يسعون لاستثمارها في شراء سلع عالية الكلفة، بما فيها السيارات لعدم خسارة أموالهم. ولما كانت هذه الفئة تضم أصحاب موارد مالية ضخمة، ففي متناولهم شراء سيارات فاخرة. تشهد روسيا ارتفاعا لأسعار كل شيء، بما في ذلك السيارات، مما يدفع المشترين المحتملين للإسراع في الشراء قبل صعود الأسعار».

وفي الوقت الذي تظهر فيه دراسة «فين إكسبيريتز» الدولية للاستشارات، أن نحو ثلث مجموع السيارات الفاخرة في روسيا يتركز في العاصمة موسكو، يعتبر تيميرخانوف هذا الوضع طبيعيا، مضيفا: «موسكو هي مدينة ذات أعلى مستوى للمعيشة في روسيا، ويتركز هنا أكبر عدد من الأثرياء، ويتم تداول أموال كثيرة، كما تضم موسكو أكبر عدد من مراكز بيع السيارات، بما فيها السيارات الفاخرة، لذلك، فإن عدد السيارات الفاخرة في موسكو أعلى من الأقاليم الروسية الأخرى». ووفق «أفتوستات» تتصدر سيارات «بي إم دبليو» و«مرسيدس» الألمانية مبيعات السيارات الفاخرة، متفوقة بفارق هائل على سيارات مثل «لكزس» اليابانية و«أودي» الألمانية.

من ناحية أخرى زادت مبيعات السيارات الجديدة من الفئة الاقتصادية والمتوسطة ولكن بوتيرة أقل بلغت نسبتها 13,7%، وسط زيادة إقبال السكان من الطبقة الوسطى على شراء السيارات المستعملة.

معرض لسيارات مرسيدس في موسكو (Getty)

رؤية

المديونية الأميركية وخطورتها

جواد العناني

حسب آخر إحصائيات حصلتُ عليها، فإن مجموع الديون العامة الفيدرالية الأميركية تبلغ أكثر من 20,83 تريليون دولار، بتاريخ 30 أغسطس/آب 2020، أو في نهاية السنة المالية الأميركية.

وبالقياس إلى الناتج المحلي الإجمالي الأميركي للعام 2020، فإنها تشكل ما نسبته 99,3%. ولكن أكثر من ثلث هذا الدين، 7,04 تريليونات دولار، هو خارجي. وقد قدّر حجم العجز في الموازنة الأميركية للعام المالي المنتهي في 31 أغسطس/آب من هذا العام (2021) بحوالي 2,8 تريليون دولار. ولو افترضنا أن هذا العجز سيسدّد كله عن طريق الاقتراضين، الداخلي والخارجي، فإن حجم الدين العام سيبلغ حوالي 23,6 تريليون دولار، أو أكثر من 100% من حجم الناتج الإجمالي، البالغ 23,1 تريليون دولار للعام 2021.

وتعتبر الزيادة في حجم الدين العام الأميركي في 2021 كبيرة، بالمقارنة مع السنوات التي قبلها. ففي عام 2008 حين وقعت الأزمة العالمية الدولية التي انطلقت من «وول ستريت» في نيويورك، فإن عجز هذا العام يفوق عجز عام 2008 بمقدار الضعف. وقد بقي معدل العجز في الموازنة الأميركية ضمن الرقم 1,4 تريليون دولار حتى عام 2019، حيث بدأت في نهايته موجة وباء كورونا.

وفي ضوء الصراع الدائر في أروقة الكونغرس الأميركي بين الحزبين، الديمقراطي (الحاكم) والجمهوري (المعارض)، وداخل كل حزب منهما، حول الاقتراض لتسديد النفقات، ووجود مصادر تمويل المخصّصات التي يريد الرئيس جو بايدن أن يوجهها إلى إصلاح البنى التحتية، ودعم الإنتاج، وغيرها من مشروعات، فإن حجم الدين العام متوقع له الاستمرار في الارتفاع.

ومع أن النقاشات الحامية داخل الكونغرس الأميركي مدفوعة بأبعاد سياسية، ولكن جوانبها الاقتصادية والمالية تحمل، في طياتها، تحدّيات كبيرة في المستقبل، ليس للاقتصاد الأميركي فحسب، ولكن للاقتصاد العالمي ككل.

ودعنا نتذكّر معاً أن حجم مديونية القطاع الخاص الأميركي للأفراد والأسر المستهلكة والشركات والمؤسسات الإنتاجية، تدلّ الأرقام على أن مديونية القطاع الخاص قد تقارب 20 تريليون دولار، فالطلاب في الجامعات عليهم ديون تقارب 1,8 تريليون دولار، والقروض العقارية تقارب 8 تريليونات، وديون بطاقات الائتمان تقارب تريليونين، وديون قطاع الأعمال بكل قطاعاته تفوق العشرين تريليون دولار. وإذا صحّت هذه الأرقام، فإن انتكاس أي واحد منها، حتى ولو كان أقلها، سيحدث بلبلةً لا يستهان بها، وفي الثقة بالوضع المالي والنقدي الأميركي.

وهناك نقطتان أخريان قد تساهمان في تعميق هذه المشكلة، أولها عرض النقد الأميركي الذي يتزايد. ووفق تعريف كتلة النقد، لها أربعة تعريفات أو قياسات يكثر استخدامها عن غيرها. فعرض النقد (ع صفر)، أو النقد المتداول، يشير إلى مجموع الأوراق النقدية والمسكوكات والنقد المطبوع أو المسكوك الذي لم يعد مستخدماً، وقد بلغت قيمة هذه النقود في 31 من شهر مارس/آذار 2021 ما قيمته 2,1 تريليون دولار. أما ع 1 فهو يمثل عرض النقد الذي يشمل النقد المتداول، إضافة إلى الودائع تحت الطلب، وبعض شهادات الإيداع. وتبلغ قيمتها 40 تريليون دولار في اليوم نفسه، أو 31 مارس/آذار 2021.

أما ع 2 فيمثل عرض النقد (ع 1)، بالإضافة إلى الودائع قصيرة الأجل صغيرة الحجم (أقل من مائة ألف دولار)، والحصص في تعاملات التجارة بالتجزئة التي تقوم بها صناديق السوق المشتركة. ويقدّر حجم عرض النقد (ع 2) بحوالي 90,4 تريليون دولار في اليوم نفسه من عام 2021. وأخيراً هناك (ع 3)، أو عرض النقد 3 الذي يساوي مجموع (ع 2)، بالإضافة إلى حسابات لأجل كبيرة القيمة وحسابات الادخار، والأوراق المالية وصكوك الدين الصادرة عن المؤسسات والشركات، واتفاقيات إعادة الشراء، والأموال الكبيرة المودعة لدى صناديق السيولة الكبيرة. وهذه تشمل كثيراً من المشتقات المالية (Financial Derivatives)، والتي أوصلت هذا النوع من عرض النقد إلى المبلغ الفائق (1,300) تريليون دولار، أو 1,3 كوادريليون دولار. وهذا التعريف الأخير الموسع لعرض النقد قد يكون أدخلنا لأول مرة في رقم كوادريليون المساوي ألف تريليون. وهذا الرقم الكبير ينطوي، بحد ذاته، على إيصالنا إلى مرحلة تحتاج استعداداً ذهنياً، بل ونفسياً كذلك، من أجل التعامل معه.

وإذا تحركت الكتل النقدية (ع 2) أو (ع 3) بشكل فوري، وبدأت تتصاعد، فإن إمكانات الانفجار التضخمي تبقى قائمة، وهذا مخيف بحد ذاته. ولكن هناك تحد آخر، وهو سوء توزيع الأرصدة العالمية. وقد أصدرت شركة فوربس (Forbes) تقريراً ذكرت فيه أن هناك 2755 ملياردياراً (أو بليونيراً) في العالم يملكون أرصدة بقيمة 13,1 تريليون دولار في عام 2021. والأنكى أن التقرير قال إن أغنى 26 ملياردياريا في العالم يملكون أرصدة تساوي مجموع أرصدة أفقر 3,8 مليارات نسمة في العالم. وبمعنى آخر، يملك نصف السكان الأفقر في العالم أرصدة تساوي أرصدة أغنى 26 ملياردياريا. وبالطبع، غالبية هؤلاء المتنفذين هم في الولايات المتحدة والصين وأوروبا. إذن، تقول كل المؤشّرات إن العالم غير متوازن، وإن الاعتماد المفرط على الدولارات الأميركية قد ينطوي على مخاطر ومحاذير شديدة الضرر على الاقتصاد العالمي في المستقبل، فصراع القوى السياسي داخل الولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة وحلفائها ضد الصين وحلفائها، والزيادة المفرطة في الأوراق المالية بالدولار، وانتفاخ حجومها والأرصدة الوهمية فيها، قد يعيد ما حصل عام 2008، ولكن هذه المرّة بحجم وأثر يتضاءل أمامهما ما جرى قبل 13 عاماً.

السياسة النقدية العالمية بحاجة إلى وقفة تأمل عميقة، ومراجعة شاملة. ولكن الولايات المتحدة التي ما تزال تمسك بيدها زمام الأمور لا تبدي، حتى اللحظة، أي استعداد لقبول فكرة عملة دولية تنافس الدولار، ولا بفكرة التفاهم مع الصين بدلاً من مواجهتها وإلهاب الوضع الدولي إلى درجة الغليان.